# اقتصاد

## ضبط مكيفات وغسالات مهربة مصدرها تركيا.. وتهريب الموز «شغّال»

| عبد الهادي شباط

كشف الآمر العام للضابطة الجمركية العميد سعيد صبيح لـ«الوطن» عن ضبط تجهيزات كهربائية مهربة تشمل مكيفات وغسالات، إضافة لضبط تهريب خردة النحاس وأدوية المبيدات الحشرية، وعدد من المواد الغذائية أهمها السمن النباتي والتمور، وذلك خلال الأيام الثلاثة الماضية.

وقدّر العميد صبيح قيمة الغرامات لهذه المهربات بنحو ٧٠ مليون ليرة، مبيناً أنه تمت إحالة معظم هذه القضايا إلى المحكمة الجمركية للنظر فيها واتخاذ الإجراءات والأحكام القضائية المناسبة.

وحول مصدر هذه المهربات أوضح صبيح أن الأجهزة الكهربائية من مكيفات وغسالات كانت قادمة من حلب وتحمل بيانات مخالفة وغير مطابقة، وكانت تتجه لدمشق عبر بعض مكاتب الشحن، موضحاً أن مصدر معظم هذه الأنواع من التهريب هو تركيا، دون أن تكون هي بالضرورة بلد المنشأ لكنها معبر لإدخالها للأراضي السورية، في حالة لاستغلال الظروف الأمنية على الحدود جراء الحرب التي تتعرض لها الدولة منذ سنوات.

وأفاد العميد أنه تم خلال اليومين الأخيرين ضبط برادين محملين بالموز المهرب في منطقة طرطوس كانت تتجه لسوق الهال بدمشق، موضحاً أن عدم وجود إجازات استيراد للموز هو ما ينشط السوق السوداء للمادة وتهريبها من الدول المجاورة. إضافة إلى ضبط العديد من المواد الغذائية التي تدخل في صناعة وإنتاج مواد غذائية أخرى.

وأكد صبيح لـ«الوطن» تراجع عمليات تهريب الأغنام مؤخراً خاصة بعد سيطرة الجيش على مساحات واسعة في البادية ومنطقة تدمر والتي كانت تمثل المصدر الأهم في عمليات التهريب.

وعن جدول التنقلات لضباط الجمارك بعد أن صدرت جداول لتنقلات العناصر وصف الضباط، أوضح أنه تم التريث بتنقلات ضباط الجمارك لوجود العديد من الضباط المحالين على التقاعد، وبعدها يمكن تقدير حركة التنقلات المطلوبة للضباط، موضحاً أن ذلك لا يتعارض مع تنفيذ حركات النقل الإفرادية لأي ضابط، خاصة في حال وجود ما يستدعي ذلك مثل حالات الترهل في العمل أو عدم القدرة على تنفيذ المهام المطلوبة، ليكون النقل هو أحد أشكال تعزيز العمل وتطويره ومنع حالات التجاوز أو الترهل التي قد تحدث في بعض المناطق.

وحول الحديث عن المعابر الحدودية مع الدول المجاورة أوضح العميد صبيح أن الضابطة الجمركية لديها كل الجهوزية والكوادر البشرية المدربة لتغطية أي معبر حدودي وتنفيذ المهام الجمركية المطلوبة منها لدى استعادته من قبل الدولة، مبيناً أن ذلك يكون بالتنسيق مع الجهات الأمنية المختصة.

وركز العميد صبيح على أن الضابطة الجمركية تعزز تواجدها في مختلف المناطق لضبط ومكافحة عمليات التهريب والحد منها، وبالتالي الحفاظ على الإنتاج المحلي وتحقيق الواردات للخزينة العامة، إضافة لضمان سلامة المنتجات والبضائع الداخلة للبلاد.

> آمر الضابطة الجمركية لـ«الوطن»: تريث في تنقلات ضباط الجمارك

### الحكومة تحدد سعر الصرف بـ٥٠٠ ليرة للدولار في موازنة ٢٠١٨

## خطة للنهوض بواقع محافظة حمص وتقييم لعمل مجالس المدن والبلدات فيها

| الوطن

بعد زيارة الوفد الحكومي إلى محافظة حمص مؤخراً واطلاعه على الواقع الخدمي والتنموي والاقتصادي والاجتماعي وذوي الشهداء والجرحى اعتمد مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس عماد خميس رئيس المجلس خطة للنهوض بواقع المحافظة التي تشكل ثقلاً اقتصادياً «زراعياً وصناعياً وتجارياً» مهماً.

وجاء في بيان صحفي للمجلس تلقت «الوطن» نسخة منه، أنه ولمتابعة تحقيق ذلك في الاتجاه الخدمي كلف مجلس الوزراء وزارتي الإدارة المحلية والبيئة والأشغال العامة والإسكان بوضع رؤية خدمية كاملة لمدينة حمص تشمل تعديل ضابطة البناء والبدء بمشروع تجريبي في إحدى المناطق وإزالة الأنقاض من أحياء المدينة وفتح كافة الطرقات فيها خاصة منطقتي حمص القديمة والوعر وتعزيز خدمات الكهرباء والمياه والصحة والاتصالات والنظافة في الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية.

وطلب المجلس من وزارة الإدارة المحلية والبيئة تقديم مصفوفة كاملة لتقييم مجالس المدن والبلدات في كامل أنحاء المحافظة وفق منظور خدمي وتنموي.

وفي الاتجاه التنموي والاقتصادي شكل مجلس الوزراء لجنة تضم وزراء الصناعة والمالية والاقتصاد والتجارة الخارجية للتواصل المستمر مع رجال الأعمال وتقديم التسهيلات لإطلاق مشاريع استثمارية في المحافظة وكلف وزارة الصناعة تشكيل فريق عمل لمتابعة شؤون المنشآت والمعامل الخاصة في مدينة حسياء الصناعية.

وطلب المجلس من كل الوزارات إعادة المؤسسات الحكومية ذات النشاط الخدمي والاقتصادي إلى مكان عملها قبل الحرب الإرهابية إضافة إلى وضع المحفزات التي قدمت خلال زيارة الوفد الحكومي موضع التنفيذ مباشرة لتعود الفعاليات الحرفية إلى المنطقة الصناعية إضافة إلى الاستمرار بدعم المشاريع التنموية والثروة الحيوانية بكل مكوناتها وخاصة الأبقار والدواجن باعتبار حمص تملك بيئة ملائمة لهذه المشاريع. وكلف المجلس وزارة السياحة وضع خطة تطويرية للواقع السياحي تشمل جميع مناطق حمص بما فيها تدمر ووادي النضارى ليعود النشاط السياحي إلى ألقه.

وتابع المجلس التحضيرات الجارية لإطلاق الدورة ٥٩ لمعرض دمشق الدولي في السابع عشر من شهر آب القادم، على مستوى المشاركات المحلية والخارجية والأجنحة والبنى التحتية وهوية المعرض والنشاطات الثقافية والترفيهية والاجتماعية المرافقة والخدمات اللوجستية والخطة الإعلامية التي تتركز على ترسيخ هوية المعرض وتشجيع المشاركة عن طريق الترويج للمعرض داخلياً وخارجياً وفعاليات المعرض التفصيلية ورسالته والتغطية المثلى لجميع فعالياته وتتبع تنفيذ نتائج المعرض.

ونظراً لتوسع نشاط مؤسسة الإسكان العسكرية ليشمل النشاطات السكنية والصناعية والزراعية والدراسات ولكونها أصبحت تنفذ مشاريع بكل الاختصاصات لمصلحة مختلف الجهات العامة ناقش المجلس للمرة الثانية مشروع تعديل مرسوم إحداث «مؤسسة الإسكان العسكرية» ورفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره، وحدد المجلس سعر صرف الدولار الأميركي بـ٥٠٠ ليرة سورية في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٨ بناء على توصية مجلس النقد والتسليف.

> لجنة وزارية للتواصل المستمر مع رجال الأعمال

## مؤسسات «الصناعة» تشكو تراكم ديون العام وارتفاع الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج

| هناء غانم

طلبت وزارة الصناعة من جميع مؤسساتها والجهات التابعة لها تقديم ما تم تنفيذه من أعمال ضمن خطتها الإنتاجية والاستثمارية والأهم توضيح المعوقات والصعوبات التي حالت دون تنفيذ ما هو مطلوب بناء عليه بدأت مؤسساتها بتقديم التبريرات لعدم تنفيذ خططها.

الرد جاء من المؤسسة العامة للصناعات الهندسية التي أكدت أن هناك العديد الصعوبات التي تواجه عملها في بعض الشركات والتي يتجلى أبرزها بارتفاع ديون القطاع العام الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تمويل اعتمادات المواد الأولية وارتفاع الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج، مقترحة تخفيض هذه الرسوم حرصاً على القدرة التنافسية لشركات القطاع العام، وخاصة عند مشاركتها في تقديم مواد إلى جهات عامة أخرى، والعمل على تأمين استقرار التيار الكهربائي واستمراره طوال أيام الدوام الفعلي لما له من تأثير مهم في جودة المنتج وتخفيض كلفته، والإقلال ما أمكن من نسبة الهدر في الوقت والمادة الأولية وتلف الأجهزة الإلكترونية وارتفاع كلفة توليد الطاقة الكهربائية ذاتياً وعدم كفايتها لتشغيل كامل الآلات. ولفتت الشركة إلى صعوبات الشحن الداخلي والتخليص في المرفأ بسبب تأخر مستندات الشحن.

الأمر ذاته ينطبق على الشركة العامة للصناعات المعدنية التي ازدادت أرصدة القروض القديمة فيها نتيجة عدم التزام جهات التدخل الإيجابي بتسديد الديون المترتبة عليها رغم كل المطالبات، الأمر الذي أدى إلى ترتب مديونية كبيرة على بعض زبائن القطاع الخاص، وهي ما زالت ضمن إجراءات الدعاوى القضائية منذ فترة طويلة، إضافة إلى أنه تم الاعتداء عليها وتدميرها وتخريبها وسرقتها وإتلاف الوثائق المالية كافة.

أما شركة الإنشاءات المعدنية والصناعات الميكانيكية فقد أكدت ضرورة دعم الشركة بالمبالغ اللازمة في الخطة الإسعافية لتتمكن من إعادة التأهيل بأسرع وقت ممكن. إضافة إلى أن هناك صعوبة في نقل العمال من وإلى مكان العمل لعدم توافر وسائل النقل اللازمة لديها وعدم قدرتها على استئجار وسائل النقل بسبب ارتفاع الأسعار، وعدم توافر الآليات والمعدات اللازمة لتنفيذ أعمال الشركة، كما أنها تقوم بالعمل خارج مقرها الرئيسي وتسعى إلى العودة إليه تدريجياً وعلى مراحل ولإعادة تأهيلها التي سوف تتم حسب البرامج الزمنية الموضوعة لهذه الغاية في إطار الخطة الإسعافية وفي إطار خطة وزارة الصناعة لمؤسسات القطاع الصناعي والبرامج التنفيذية لهذه الخطة.

أما الشركة العربية السورية للصناعات الإلكترونية سيرونيكس فهي تعاني العقوبات المفروضة عليها بشكل مباشر التي تؤدي إلى صعوبة تأمين المادة الأولية بسبب الظروف الراهنة.

وبخصوص الشركة العامة للصناعات التحويلة كنار أوضح التقرير أنه رغم قدم خطوطها الإنتاجية تسعى المؤسسة والشركة إلى تجديد خطوط إنتاجها لإنتاج سلع جديدة تواكب التطور وحاجات المستهلكين وخصوصاً منتج فوط الأطفال من خلال مشروع خط إنتاج فوط الأطفال المدرج في الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٧ حيث تم طلب المناقلات اللازمة لتأمين الاعتماد المالي المناسب.

اما الشركة العامة للمنتجات الحديدية والفولاذية فقد تمت إعادة إقلاع معمل الصهر في شركة حديد حماة ويتم العمل حسب الإمكانيات المتاحة وخاصة لجهة عدم توافر التيار الكهربائي على مدار ٢٤ ساعة.

وعما يخص شركة حلب لصناعة الكابلات، فقد طالبت بزيادة الاعتماد المخصص للشركة للإسراع في عمليات إعادة التأهيل والعودة للإنتاج بكامل الطاقة الإنتاجية للشركة، ولا سيما أن البنية التحتية للشركة قد تعرضت لأضرار كبيرة نتيجة الأزمة ما أدى إلى توقفها عن الإنتاج في عام ٢٠١٢ وقد عاودت الشركة الإقلاع جزئياً بالإنتاج في منتصف عام ٢٠١٥ وتقوم الشركة بمتابعة أعمال إعادة التأهيل من خلال المبالغ التي رصدتها في الخطة الإسعافية للشركة.

أما الشركة العامة للبطاريات والغازات السائلة في حلب فهي متوقفة عن الإنتاج بشكل كامل منذ الشهر السابع من عام ٢٠١٢ بسبب تعرض الشركة لسطو العصابات الإرهابية المسلحة عليها وقد تم إدراج خط لإنتاج البطاريات المغلقة في الخطة الاستثمارية للشركة في عام ٢٠١٧ ما يساهم في إعادة الشركة للإنتاج.

وأشار التقرير إلى الشركة العامة لتصنيع وتوزيع الآليات الزراعية قد تعرضت للدمار في البنى التحتية بنسبة تتجاوز ٨٠ بالمئة ولا يمكن إعادة التأهيل في الوقت الراهن بسبب التكلفة الباهظة لعملية إعادة التأهيل لكونه تعتمد على الخبرات الخارجية وعدم توافر قطع غيار لها في السوق.

وعن الشركة العامة لصناعة الكبريت والخشب المضغوط وأقلام الرصاص، فقد تبين حسب التقرير بوجود مساع لتوطين صناعة بديلة في مقر الشركة الحالي معمل الكبريت في باب شرقي، والحال ذاته ينطبق على الشركة العربية لصناعة الأخشاب في اللاذقية التي هي متوقفة عن الإنتاج منذ عام ٢٠٠٤، إذ يتم السعي إلى توطين خط لإنتاج اللواقط الكهروضوئية في الشركة وفقاً لتوجيهات الحكومة بإقامة معامل للطاقات المتجددة في المنطقة الساحلية.

### ٤٠ ألف طن قطن متوقع استلامها من الفلاحين هذا الموسم

| الوطن

بدأت وزارة الصناعة مناقشة خططها الاستثمارية والإنتاجية للعام ٢٠١٨ مع وزارة المالية للتوصل إلى خطة واضحة تتلاءم مع الأوضاع الراهنة، والبداية كانت مع المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان التي أوضحت بالأرقام ما تسعى إليه المؤسسة لتأمين احتياجات مؤسسات وشركات القطاع العام والخاص من الأقطان المحلوجة وبذور القطن ضمن الإمكانات والظروف المتاحة.

وقدرت المؤسسة القيمة الإجمالية لتنفيذ مشروعاتها، بحسب مصدر مسؤول في وزارة الصناعة، بحدود ١٢,٩ مليون ليرة سورية، توزعت على الأعمال الإنشائية وآلات والمعدات ومراكز التدريب والتأهيل، كما تم رصد الاعتمادات اللازمة لتشغيل ٩٧٢ عاملاً دائماً لدى إدارة ومحالج ومنشآت الموزعة في المحافظات كما تم رصد الاعتمادات لتشغيل ١٥٠٠ عامل موسمي.

وقدرت الخطة كمية الأقطان المفترض استلامها للموسم ٢١٠٧/ ٢٠١٨ نحو ٤٠ طناً تعطي بعد حلجها ١٣٥٠٠ طن قطن محلوج على أساس نسبة صافي الحليج ٣٣ بالمئة، و٢٦ ألف طن بذور صناعية وزراعية على أساس نسبة ٦٢ بالمئة، إضافة إلى أن هناك مخلفات إنتاج وفاقداً بنسبة ٥ بالمئة.

إضافة لذلك بلغت الطاقة الإنتاجية الإجمالية للمؤسسة ٧٢٠ ألف طن قطن محبوب ولكن بسبب خروج العديد من محالج المؤسسة عن السيطرة فإن الطاقة الإنتاجية الإجمالية للمؤسسة حالياً تبلغ ١٩٠ ألف طن قطن محبوب.

موضحاً أن المؤسسة تسعى إلى تأمين حاجة القطر من القطن المحلوج أي الاستهلاك المحلي للقطاعيين العام والخاص لشركات الغزول والنسيج وتأمين البذور الناتجة الصناعية لشركات الزيوت النباتية بقطاعيها العام والخاص والبذور الزراعية للمؤسسة العامة لإكثار البذار والأهم هو الارتقاء بمستوى كفاءة العاملين من خلال الدورات التدريبية في مختلف المجالات والاستمرار بتنفيذ المشروعات الاستثمارية لتطوير صناعة حلج الأقطان في مناطق الإنتاج وبما يتلاءم مع الخطط الزراعية المستقبلية للدولة.

كما تعمل المؤسسة حالياً وفق المعطيات المتوافرة للمحالج والمنشآت تحت السيطرة ولا سيما أن الظروف التي واجهتها نتيجة الأعمال الإرهابية التي استهدفت قسماً من محالجها وأدت إلى توقفها وتوقف توريد الأقطان، ما تسبب بخسائر كبيرة ما استدعى تشغيل الطاقات المتبقية غير المستثمرة عبر عقود حلج الأقطان الموردة من القطاع الخاص الأمر الذي ساعد على تخفيف خسائرها ورفع نسبة تنفيذ خطتها للعام القادم.

وحددت المؤسسة مشروعاتها المدرجة ضمن خطة ٢٠١٨ وهي مشروع الاستبدال والتجديد لعدد من الأعمال الإنشائية في محالج المنطقة الوسطى ومشروعات أخرى في المنطقة الجنوبية تتعلق باستكمال تعبيد جزء من الساحة الجنوبية في محلج تشرين في حلب للعمل بطاقة إنتاجية أكبر ولا سيما أن هذا المحلج يعتبر من أكبر المحالج في البلد حيث تبلغ طاقته الإنتاجية بحدود ١٦٠ ألف طن سنوياً.

### وفد رجال أعمال سوريين في روسيا لفتح الأسواق أمام البضائع السورية

## «الاقتصاد» لـ«الوطن»: أسعار استرشادية خاصة بالأسواق الروسية

### رجال أعمال: فجوة في المعلومات والبيانات والوفود الرسمية لا تكفي لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين

| علي محمود سليمان

بيّنت مديرة العلاقات الاقتصادية الدولية في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية رانيا أحمد لـ«الوطن» أن الوزارة تعمل بشكل مكثف ودوري على تصدير نشرة أسعار استرشادية خاصة بالأسواق الروسية من خلال لجنة خاصة برئاسة وزير الاقتصاد وعضوية جميع الاتحادات والغرف والفعاليات التجارية والصناعية المعنية، بحيث يستفيد القطاع الخاص من تخفيض التعرفة الجمركية بنسبة ٢٥٪، مع العلم أن وزارة الاقتصاد تطمح لزيادة النسبة والحصول على ميزات أفضل.

وأوضحت أن الجانب الروسي لا يمكن له اتخاذ قرار بزيادة النسبة بشكل أحادي لأنه ملتزم بالاتفاقيات والالتزامات الدولية التي لا يمكن للدول أن تحيد عنها، ونظراً لأن روسيا عضو بالاتحاد الأوراسي فهي ملزمة بأن تعطي كل الدول النامية تخفيضاً بنسبة ٢٥٪ وسورية من هذه الدول، فإذا رغبت روسيا بمنح سورية نسبة تخفيض أعلى وبميزات أفضل فهذا الأمر يتطلب موافقة وإجماع جميع دول الاتحاد الأوراسي، ودون ذلك لا يمكن لنا الحصول على نسبة أعلى.

مشيرةً إلى أن وزارة الاقتصاد تسعى حالياً من خلال توجهها نحو روسيا، لتوفير أكبر سلة من السلع والبضائع الروسية في الأسواق السورية لتكون بديلاً عن المنتجات الأوروبية في ظل العقوبات الأوروبية المفروضة على سورية، وذلك بما يتناسب مع سياسية ترشيد الاستيراد.

وعلى هذا الأساس فإن وزارة الاقتصاد دعمت قيام عدد من رجال الأعمال السوريين بزيارة إلى جمهورية روسيا الاتحادية للتعرف إلى واقع الأسواق الروسية ومتطلبات التبادل التجاري بين البلدين، وذلك بالتعاون مع مجلس رجال الأعمال السوري الروسي.

وبهذا الخصوص تواصلت «الوطن» مع وفد رجال الأعمال السوريين الموجودين حالياً في روسيا، وحصلت على معلومات حول وضع بروتوكول للتعاون في مجال التسويق التجاري وفتح الأسواق الروسية للبضائع السورية، كما تم توقيع اتفاقية لفتح معرض دائم للمنتجات السورية في عدة أقاليم ومدن روسية يسمى «البيت السوري» حيث يقوم الجانب الروسي بتأمين أماكن مجانية وأسواق لعرض المنتجات السورية في الأقاليم الروسية المختلفة، وسوف يبدأ العمل من مدن موسكو وسمارا وكرسندار ومايكوب وداغستان ومينسك في بيلاروسيا، مع إمكانية توسيعه لاحقاً لمدن أخرى.

وأشاروا إلى أن الغاية من الزيارة هي إقامة اتصال مباشر بين الصناعيين والشركات التجارية بين البلدين، حيث ما زالت القوانين التجارية ومتطلبات الأسواق غامضة نوعاً ما بين الطرفين، وبعد دراسة دقيقة لموضوع العلاقات الاقتصادية السورية الروسية، تبيّن أن الوفود الاقتصادية الرسمية بين البلدين ليست كافية لتطوير العمل التجاري، وعليه تمت دعوة التجار والصناعيين لإرسال عينات من بضائعهم لعرضها والبدء بترويجها، مع ملاحظة وجود فجوة كبيرة في المعلومات اللازمة للبدء بهذه العملية.

ومن أسباب هذه الفجوة أن التعرفة الجمركية الروسية للبضائع المختلفة غير معروفة، ما يصعب تسعير البضائع السورية، إذ إنه من دون معرفة التعرفة الجمركية لا يمكن معرفة تكلفة البضائع ووضع السعر الصحيح لها، كما أن أجور الشحن البحري والجوي مازالت مرتفعة وغير منتظمة، إلى حدّ ما، إضافة إلى أن طريقة التوضيب الصحيحة والمعلومات التي يجب أن تكون على الملصق الموضوع على المنتج غير معروفة للتاجر والصناعي السوري ما يعرض بضاعتهما لخطر منع دخولها إلى الأراضي الروسية بسبب نقص المعلومات.

وهناك أيضاً بعض البضائع مازالت أسعارها التأشيرية الموضوعة من وزارة الاقتصاد السورية مرتفعة ما يجعل تكاليفها للتصدير إلى روسيا عالية، وبالتالي لا تستطيع المنافسة مقابل البضائع من المصادر الأخرى مثل الألبسة والمنسوجات والحلويات وغيرها من البضائع السورية، مع ملاحظة لمسها الوفد من خلال جولته في الأسواق والأقاليم الروسية تتعلق بأن أذواق المستهلك الروسي مجهولة للمنتج السوري وهي تختلف من إقليم إلى آخر، فما هو مقبول في إقليم معين، يكون غير مقبول في إقليم روسي آخر.

ولذلك وللأسباب السابقة رأى وفد رجال الأعمال السوريين أنه من الضروري تعريف الصناعي السوري بالأسواق الروسية عن قرب، وعليه تم تنظيم رحلات للصناعيين السوريين الراغبين في التعرف إلى الأسواق الروسية عن قرب بالتعاون مع شركائنا الروس، وفي كل رحلة تتوجه مجموعة من الصناعيين باختصاصات مختلفة ويتم تأمين لقاءات لهم مع شركات روسية تعمل بالمجال نفسه للوصول إلى صيغة عمل مشتركة، وكانت البداية بإقامة رحلات استكشافية لصناعيين سوريين يعملون في مجالات مختلفة ومتنوعة، منها الحلويات العربية والفواكه المجففة، وفي مجال المنظفات والصابون، والصناعات التجميلية، وفي مجال الخضر والفواكه، والألبسة المختلفة (رجالية – نسائية – قطنية – جوارب) وفي مجال أقمشة الستائر والمفروشات، والصناعات الغذائية والمعلبات والكونسروة.

وأشار الوفد إلى أنه يتم العمل حالياً على تأمين مصادر روسية وشركات روسية تعمل في مجال صناعة المواد الأولية والآلات والمولدات والمحولات وقطع الغيار وحبيبات البلاستيك والمواد الكيميائية والسماد والحبوب وكل ما يلزم من مواد صناعية وآلات بديلة من المصادر الأوروبية وتضاهيها بالتكنولوجيا، حيث يتم إيصال التاجر السوري إلى المنتج الروسي مباشرة.